الأمم المتحدة

A/68/220–S/2013/475

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
1 August 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والستون
البند ٦٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم وفقا للقرار ٦٥/٢٧٨، الذي اتخذته الجمعية العامة بعد أن نظرت، في دورتها الخامسة والستين، في تقرير الأمين العام (A/65/152-S/2010/526)، الذي يتضمن استعراضا لتنفيذ التوصيات الواردة في تقريره لعام ١٩٩٨ عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318).

ويقدم التقرير تقييما للتطورات الرئيسية في ما يتعلق بالسلام والأمن والتنمية في أفريقيا في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى تموز/يوليه ٢٠١٣. ويدرس أيضا مدى تنفيذ منظومة الأمم المتحدة للمجالات الرئيسية ذات الأولوية المحددة في تقرير الاستعراض، وهي زيادة التعاون المؤسسي مع أفريقيا؛ ومنع نشوب النزاعات وحفظ السلام وإدارة المنازعات؛ وبناء السلام والانتعاش بعد انتهاء النزاع؛ والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

* A/68/150.

030913 300813 13-41173 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وحقوق الإنسان؛ وسيادة القانون وإقامة العدل؛ ودعم إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلاوة على ذلك، وتمشيا مع الولاية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٧٨ بوضع مقترحات تتعلق بالسياسة العامة بشأن التحديات الناشئة، يتناول التقرير الدور الحاسم الذي يمكن أن يؤديه الحكم الرشيد وسيادة القانون في ضمان تحقيق نتائج أفضل للعمليات الانتخابية في أفريقيا، بما يجعل من العمليات الديمقراطية كالانتخابات مصدرا للاستقرار ولتوفير بيئة مفضية إلى التنمية بدلا من أن تكون مدعاة لتفجير النزاع.

أولا – مقدمة

١ – في عام ١٩٩٨، واستجابة لطلب من مجلس الأمن، أجرى الأمين العام تحليلا شاملا لأسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، وأصدر تقريرا اقترح فيه تدابير محددة تهدف إلى الحد من النزاعات في أفريقيا وبناء السلام الدائم وتعزيز التنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318).

٢ – وفي عام ٢٠٠٩، وكمتابعة لذلك التقرير، طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٣٠٤/٦٣، تقديم تقرير يستعرض حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير عام ١٩٩٨، مع التركيز على التحديات الجديدة والناشئة والعقبات المستمرة، فضلا عن الحلول المبتكرة والمكاسب والإنجازات التي ينطوي عليها تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

٣ – وأجري استعراض شامل انطوى على مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء، والاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة من خلال فرقة العمل المشتركة بين الإدارات/الوكالات والمعنية بأفريقيا، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، وبالتنسيق مع مكتب المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا. وأوجز التقرير التقدم المحرز، والتحديات المستمرة والناشئة التي تواجه أفريقيا، وأورد توصيات ومقترحات لتجديد الالتزام بقضايا أفريقيا (A/65/152-S/2010/526).

٤ – وأبرز التقرير الاستعراضي أوجه التقدم الرئيسية التي حققتها أفريقيا في مجال تعزيز سيادة القانون، وتحسين الحكم وترسيخ الديمقراطية. فالحكم الرشيد، وسيادة القانون، وتهيئة الفرص الاقتصادية يشكلون عناصر حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة. وركز تقرير عام ٢٠١١ (A/66/214-S/2011/476) على اثنين من التحديات التي تتداخل مع مجالات الحكم الرشيد والوصول إلى الفرص الاقتصادية، وبخاصة البطالة بين الشباب والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

٥ – وركز تقرير عام ٢٠١٢ (A/67/205-S/2012/715) على المسألة الأكبر المتعلقة بإدارة التنوع وإدماج العوامل التي يمكن أن تساعد على ضمان الاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة.

٦ – ويركز الفرع المواضيعي لهذا التقرير على الحوكمة الرشيدة، وبخاصة مسألة كيف يمكن للانتخابات أن تصبح مصدرا للاستقرار السياسي لا مدعاة لتفجير النزاع.

ثانيا – استعراض لأحداث العام

٧ – منذ صدور تقريري السابق، وفي حين مرت غالبية البلدان الأفريقية بفترة من الاستقرار، فقد كانت هناك انتكاسات في مالي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى. وأحرز تقدم صوب فض النزاعات في الصومال ودارفور، وتحسنت العلاقات بين السودان وجنوب السودان رغم أن الحالة هناك لا تزال هشة. ويتواصل أيضا بذل الجهود لتنفيذ خريطة الطريق لإنهاء الأزمة في مدغشقر. وتبذل الأمم المتحدة جهودا أكبر لمساعدة السلطات الليبية في إنجاز عملية الانتقال.

٨ – واستجابة للحالة في مالي، وفي إثر النُّهُج المشتركة التي نشأت من خلال الشراكة الوثيقة مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣)، الذي أنشأ بموجبه، في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وستقوم الأمم المتحدة، من خلال البعثة، بدعم السلطات المالية والجماعات الشمالية المسلحة في تنفيذ خريطة الطريق الانتقالية، التي تشمل إجراء انتخابات، وإعادة بسط سلطة الدولة على شمال البلد، وتيسير الحوار الوطني والمصالحة على الصعيدين الوطني والمحلي.

٩ – وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية تدهورا في الحالة في الجزء الشرقي من البلد في أعقاب حدوث تمرد تلاه نزاع بين حركة ٢٣ آذار/مارس (M23) وقوات الحكومة. وتسبب النزاع أيضا في تزايد الأنشطة من جانب جماعات مسلحة أخرى كونغولية وأجنبية في شمال وجنوب كيفو. وأدى تكرار موجات العنف المتعاقبة، التي اجتاحت شمال وجنوب كيفو على مدى سنوات عديدة، إلى وضع نهج جديد وشامل لا يعالج موجة العنف الحالية فحسب، لكنه يتصدى أيضا لأسبابه الجذرية من خلال مجموعة من الالتزامات التي تم التعهد بها على مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

١٠ – وفي إثر مشاورات متعمقة بين بلدان المنطقة، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، تم التوصل إلى اتفاق بشأن نهج شامل – وهو إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، بغرض التصدي لحالة عدم الاستقرار في شرقي البلد. وإذ أيد مجلس الأمن هذا النهج، فقد أذن، في قراره ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، بتعزيز الدور السياسي والعسكري لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونشر لواء للتدخل في إطار البعثة لمواجهة التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة في شرقي البلد.

١١ - ووقع انقلاب في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، فقد تقدمت قوات متمردي تحالف سيليكا جنوبا واستولت على العاصمة. وواصلت الأمم المتحدة دعم الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وبخاصة عن طريق دعم نشر عدد إضافي قدره ٢٠٠ ١ من أفراد حفظ السلام الإقليميين لتعزيز أفراد الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا البالغ عددهم ٧٥٠ فردا يتمركزون في بانغي.

١٢ - وفي الصومال، تميز عام ٢٠١٢ بقطع خطى هامة صوب تحقيق السلام والاستقرار. ففي آب/أغسطس ٢٠١٢، اعتمدت الجمعية التأسيسية الوطنية في الصومال الدستور المؤقت للبلد وأجريت انتخابات برلمانية أفضت إلى افتتاح برلمان الصومال الاتحادي. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، انتخب البرلمان حسن شيخ محمود رئيسا جديدا للصومال. وشكل ذلك فعليا نهاية قرابة ستة أعوام من الانتقال وإيذانا بقيام حكومة الصومال الاتحادية، أول حكومة دائمة في البلد منذ بداية الحرب الأهلية في عام ١٩٩١.

١٣ - وعلى الرغم من هذه الخطى الهامة، لا يزال شعب الصومال يواجه مجموعة من التحديات المعقدة المتعلقة بالسياسة والاستقرار والأمن والتي يتعين معالجتها من أجل الحفاظ على هذه المكاسب. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، أنشأ مجلس الأمن، بموجب القرار ٢١٠٢ (٢٠١٣)، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لدعم عملية السلام والمصالحة التي تضطلع بها الحكومة، وذلك بعدة وسائل منها دعم بناء السلام، وبناء الدولة، والحوكمة، وإصلاح قطاع الأمن، وسيادة القانون، وعملية مراجعة الدستور استعدادا للانتخابات في عام ٢٠١٦. والحكومة الاتحادية في حاجة إلى الوقت لبناء قدراتها وجمع العائدات وإدارتها وبسط سلطتها. وإنني أدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه للصومال في هذا الوقت الحرج.

١٤ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، وقع انقلاب في غينيا - بيساو قامت به عناصر من القوات المسلحة قبل الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية بأسبوعين. وأدى الانقلاب إلى تفاقم القلاقل المستمرة في البلد منذ عام ٢٠١٠. وستواصل الأمم المتحدة العمل دعما للبلد في انتقاله إلى مرحلة الاستقرار، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

١٥ - وعلى الرغم من هذه الانتكاسات، كان هناك عدد من الاتجاهات الإيجابية. فقد أجري في عام ٢٠١٢ ما مجموعه ١٨ عملية انتخابية، ومن المتوقع أن تجرى ١٧ عملية في عام ٢٠١٣ في بلدان منها زمبابوي وليبيا ومالي ومدغشقر. وأجرت ستة بلدان، من بينها

غانا وكينيا، انتخابات تكللت بالنجاح. وساد السلام انتخابات كينيا بصورة ملحوظة إذا ما قورنت بالعنف الذي أعقب انتخابات عام ٢٠٠٨.

١٦ - ومما يعكس هذه الإنجازات في مجال الحكم الديمقراطي أن الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي أنشئت في عام ٢٠٠٣، تحتفل بالذكرى العاشرة لإنشائها. ومنذ إنشاء الآلية، انضم إليها طواعية ٣٣ بلدا. ومن بين هذه البلدان، أنجز ١٧ بلدا عمليات تقييم ذاتي واستعراضات للأقران[(١)]. وقد فتحت الآلية حيزا سياسيا لمشاركة المواطنين في المناقشات المتعلقة بالسياسات، وعززت الحوار الوطني، وزادت من جهود الدعوة إلى الحوكمة الرشيدة وتحسين تقديم الخدمات. وفي بعض البلدان، حذرت الاستنتاجات التي توصلت إليها الآلية من أزمات وشيكة، وقدمت، حال اندلاع هذه الأزمات، إطارا مفيدا للإصلاح.

١٧ - وحسبما أشير إليه في تقريري عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/68/222)، فإن اقتصاد أفريقيا يواصل إظهار قدرة على توقي الصدمات في ظل حالة عالمية من عدم اليقين على الصعيدين الاقتصادي والمالي. وفي عام ٢٠١٢، بلغ معدل النمو الاقتصادي في أفريقيا ٥ في المائة. وكان الدافع وراء هذه النتيجة الإيجابية استمرار أوجه التحسن في إدارة سياسات الاقتصاد الكلي، وتحقيق إصلاحات هيكلية، وإنتاج وتصدير السلع الأساسية، بما في ذلك حدوث انتعاش في إنتاج النفط في ليبيا الذي كان قد توقف أثناء الثورة، علاوة على تحسن معدلات الاستهلاك المحلي.

١٨ - وزادت معدلات الاستثمار المباشر الأجنبي واستثمارات الحافظة الأجنبية بنسبة ٥ في المائة فبلغت ٥٠ بليون دولار في عام ٢٠١٢، رغم حدوث انخفاض بنسبة ١٨ في المائة في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي على الصعيد العالمي. وعزيت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أفريقيا إلى حد كبير إلى الاستثمار في القطاعات الاستخراجية (النفط والمعادن). وزاد عدد الوظائف التي توفرت بفضل الاستثمار المباشر الأجنبي بنسبة ١٦,٥ في المائة إلى ١٧٣ ١٦٢ وظيفة. وارتفع مجموع التدفقات المالية الخارجية إلى أفريقيا إلى ما يقدر بمبلغ ١٨٦,٣ بليون دولار في عام ٢٠١٢، بالمقارنة مع مبلغ ١٥٨,٣ بليون دولار في عام ٢٠١١، وفقا للتوقعات الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١٣[(٢)]. وتكشف التوقعات المقبلة للاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا عن اتجاهات تبشر بمزيد من الخير عن السنوات السابقة

(١) يرد مزيد من التفاصيل عن الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في تقرير الأمين العام عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/68/222).

(٢) يرد مزيد من التفاصيل عن اتجاهات الاستثمار المباشر الأجنبي في تقرير الأمين العام عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/68/222).

مع التعزيز التدريجي للانتعاش الاقتصادي العالمي، بما في ذلك استعادة النمو الإيجابي في منطقة اليورو.

١٩ - ووفقا لتقرير لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام ٢٠١٣، فقد انخفض المجموع الكلي للمساعدة الإنمائية الرسمية من ١٣٣,٧ بليون دولار في عام ٢٠١١ إلى ١٢٥,٩ بليون دولار في عام ٢٠١٢. وتمشيا مع الاتجاهات العالمية، فقد انخفضت التدفقات إلى أفريقيا، وإن بصورة معتدلة، إلى ٤٧,٣ بليون دولار في عام ٢٠١٢ من ٥١,٧ بليون دولار في عام ٢٠١١. وقد يعزى الانخفاض في المعونة جزئيا إلى التقييدات المالية في كثير من البلدان المانحة، وبخاصة في أوروبا، بسبب الآثار المتبقية من الأزمة المالية العالمية واضطراب اقتصادات منطقة اليورو[٣].

٢٠ - ومع المضي قدما، سيكون من الأهمية بمكان تعزيز القطاع الخاص في أفريقيا بما يلزم من مهارات وقدرات ودعم مالي من أجل تلبية احتياجات السوق ومعايير الإنتاج، جنبا إلى جنب مع تطوير الأعمال التجارية التي تتمتع بمقومات البقاء. وسيتيح ذلك للقطاع الخاص أن يشكل قيمة مضافة من خلال التصنيع القائم على كثافة اليد العاملة، وتجديد الثروات، والتنوع، ومن ثمَّ المساهمة في الحد من الفقر من خلال توفير الوظائف. وتشمل المجالات الأخرى التي تقتضي الدعم تمكين المرأة والشباب، وتنمية الهياكل الأساسية، والاستدامة البيئية، وإقامة المشاريع المستدامة والشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص لمواجهة التحدي المتمثل في بطالة الشباب.

ثالثاً - زيادة التركيز على الصلات المتشابكة بين السلام والتنمية

٢١ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٧/٦٦، إلى الأمين العام أن ”يقدم توصيات إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين بشأن سبل تعزيز فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية لضمان الأخذ بنهج متسق متكامل في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لأفريقيا، بما في ذلك فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ نتائج جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية المتعلقة بأفريقيا“.

٢٢ - وبعد مشاورات مكثفة مع أعضاء فرقة العمل التي يتولى تنسيقها مستشاريَ الخاص لشؤون أفريقيا بصفته الجهة الداعية، فقد صدرت إضافة ملحقة بتقريري المتعلق بأسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/67/205/Add.1-

(٣) يرد مزيد من التفاصيل عن المساعدة الإنمائية الرسمية في تقرير الأمين العام عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/68/222).

S/2012/715/Add.1). وتوصي الإضافة بتعزيز فرقة العمل بإضفاء الطابع المؤسسي عليها، وتوصي أيضا بالاضطلاع بأنشطة مشتركة للدعوة إلى تقديم الدعم الدولي لأفريقيا، وللقيام بمبادرات أفريقية في شراكة مع الجهات الفاعلة المعنية، بما فيها الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية، والبرلمانيون. وتوصي أيضا، على وجه التحديد، بدعم النُّهج والحلول التي تأخذ في الاعتبار العلاقة بين السلام والأمن والتنمية في أفريقيا.

رابعاً – تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الاستعراضي

ألف – التعاون المؤسسي

٢٣ – تواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية تطوير تعاونها وتعزيزه في ضوء تزايد القيم المشتركة والمزايا النسبية لتلك المنظمات، والالتزامات التي تتحملها من أجل النهوض بالسلام والأمن والتنمية الاقتصادية في القارة[٤].

٢٤ – وتمشيا مع أولويات الخطط الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي، تقوم إدارة عمليات حفظ السلام، في إطار مجموعة السلام والأمن التابعة للبرنامج العشري لبناء القدرات للاتحاد الأفريقي، بمساعدة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تخطيط ونشر عمليات دعم السلام في مالي، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٠٨٥ (٢٠١٢) و ٢١٠٠ (٢٠١٣).

٢٥ – وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وضمن إطار منظومة السلم والأمن الأفريقية، دعم مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي إطلاق ”تمرين نجيوا“، وهو تمرين تدريبي للاتحاد الأفريقي من أجل أفراد الشرطة والموظفين المدنيين في القوة الاحتياطية الأفريقية. ويهدف هذا التمرين إلى بناء قدرات أفراد الشرطة والمدنيين في تلك القوة في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق القدرة التشغيلية الكاملة بحلول عام ٢٠١٥. وستدعم إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي أيضا التخطيط لمرحلة ثانية من التدريب المعنون ”Amani Africa“ في عام ٢٠١٤.

٢٦ – وإضافة إلى ذلك، فقد واصل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي تنفيذ المهمة الموكلة إليه بتوفير الإدارة التقنية ومشورة الخبراء للاتحاد الأفريقي في تخطيط ونشر بعثة

(٤) يرد مزيد من التفاصيل بشأن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى لاتحاد الأفريقي، ولا سيما مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، في تقرير الأمين العام المتعلق بدعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة (E/AC.51/2013/6).

المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، التي تم تجديد ولايتها بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٩٣ (٢٠١٣).

باء – منع نشوب النزاعات، وحفظ السلام، وإدارة النزاعات

٢٧ – واصلت الأمم المتحدة العمل مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على دعم العملية السياسية في مالي، وعلى معالجة الوضع في منطقة الساحل. ودعمت الأمم المتحدة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ”إيغاد“ في الصومال، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا زالت الأمم المتحدة تعمل بشكل وثيق مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لمعالجة الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٨ – وتدعم الأمم المتحدة فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في ما يبذله من جهود لمساعدة السودان وجنوب السودان في حل المسائل العالقة، بما في ذلك الوضع النهائي لأبيي، وتسوية النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق من خلال المفاوضات المباشرة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان (الحركة الشعبية/قطاع الشمال). ودعما للعملية السياسية، فقد مدّد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢١٠٤ (٢٠١٣)، ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وزاد قوام قواتها من ٤ ٢٠٠ فرد إلى ٥ ٣٢٦ فردا سعيا إلى توفير الدعم التشغيلي الحاسم للترتيبات الأمنية بين السودان وجنوب السودان.

٢٩ – وفي إقليم دارفور في السودان، تُواصل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تقديم الدعم للسلطات المحلية من أجل حل النزاعات القبلية القائمة وتسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بوسائل منها الوساطة والحوار المحلي، وكذلك معالجة النزاعات على الأراضي والمياه.

٣٠ – ولا تزال مسألة الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار تشكّل أحد مصادر القلق، ولا سيما في ظل وجود ٦٠ ألف لاجئ إيفواري في ليبريا، فضلا عن عدد غير مؤكد من المقاتلين الإيفواريين والمرتزقة الليبريين الذين شاركوا في النزاع في كوت ديفوار. وتساعد الأمم المتحدة كلتا الحكومتين على تعزيز التعاون فيما بينهما وأنشطتهما المشتركة الرامية إلى التصدي لتلك التحديات الحدودية.

٣١ – وفي غينيا – بيساو، لا يزال انعدام الرقابة والإشراف المدنيَّين على الجيش، والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات، فضلا عن الإفلات من العقاب كممارسة متجذِّرة، تشكل العوامل الرئيسية وراء عدم الاستقرار. وقد بدأ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في

غينيا – بيساو استراتيجيةً خمسية للأمم المتحدة من أجل مساعدة السلطات الوطنية على تعزيز قدرة الدول على مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

٣٢ – وفي ليبيا، لا تزال عملية التحول الديمقراطي في مرحلة ما بعد النزاع تواجه تحديات شتى، بما في ذلك التوترات الإقليمية وتهميش فئات معينة، ولا سيّما المجتمع المدني. وإضافة إلى ذلك، لا تزال محدودية الفرص الاقتصادية وافتقار القطاع العام إلى الفعالية يعوقان الجهود الرامية إلى استيعاب ودمج الثوار في الجيش والتقدم نحو إصلاح قطاع الأمن وإعادة بنائه.

٣٣ – وتقدم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الدعم للبلد في مرحلة الانتقال السياسي الذي يمر به، ولا سيما عملية وضع الدستور الجارية، وتُقدم الدعم التقني والمساعدة إلى المؤتمر الوطني العام بشأن المسائل الإجرائية والمسائل المتعلقة بالقدرات. ويشمل ذلك دعم المبادرات الرامية إلى إيجاد آلية للتشاور قائمة على المشاركة وتتسم بالفعالية. وقادت البعثة أيضا الجهود المبذولة لدعم عضوات المؤتمر وإذكاء الوعي بالحقوق السياسية للمرأة.

جيم – بناء السلام والإنعاش بعد انتهاء حالات النزاع

٣٤ – يتمثل أحد التحديات الأساسية للإنعاش بعد انتهاء حالات النزاع في برنامج خلق فرص عمل مستدامة والبرامج الأخرى لإعادة إدماج الفئات الضعيفة، من قبيل المقاتلين السابقين والنساء والشباب. وتحقيقا لهذه الغاية، سيكون من الأهمية بمكان استعادة الأسواق وترميم البنية التحتية الاقتصادية، فضلا عن تطوير القطاع الخاص. ويوفر التعليم والتدريب المهنيَّين المهارات اللازمة لإعادة الإدماج الاقتصادي لتلك الفئات. ومن المهم أيضا توفير العمل اللائق في المجتمعات الريفية والحضرية.

٣٥ – وفي كوت ديفوار، ساعد مشروع معني بتدريب الشباب من أجل الإنعاش بعد انتهاء النزاع وبناء السلام وتنمية مباشرة الأعمال الحرة، نفذته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، على تحسين سبل معيشة الشباب، بمن فيهم المقاتلون المسرحون، من خلال تحديد مراكز التدريب المهني الواقعة في مناطق النزاع السابقة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تقوم اليونيدو بتنفيذ مشروع بعنوان ”تطوير القطاع الصناعي الزراعي لإنعاش سبل الرزق وتنويع فرص العمل وبناء السلام“، مع التركيز على النساء والشباب والأشخاص المشردين داخليا واللاجئين والعائدين، والمقاتلين السابقين وفقراء المزارعين.

٣٦ – وفي غينيا – بيساو، قام صندوق بناء السلام، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة واليونيدو، بتنفيذ مشروع يُعيد دمج مجنّدي ميليشيا الشباب السابقين والمحتملين الذين يعيشون في المدن الفقيرة بالبلد. ويتّبع المشروع نهجا وقائيا من خلال التوجه إلى

الشباب والعاطلين عن العمل وإشراكهم في أنشطة قطاع إعادة التدوير ومن خلال تعزيز مهاراتهم القيادية. وفي السودان، ومن خلال مشروع بعنوان ”تسخير المهارات من أجل السلام والدخل“، تساهم اليونيدو في بناء السلام من خلال توفير دورات تدريبية على اللحام، والتبليط، وطلاء المنازل، وإصلاح الأجهزة الكهربائية. ويتمثل الهدف العام في المساهمة في تخفيف وطأة الفقر في حالات ما بعد النزاع، من خلال خلق فرص العمل وإدرار الدخل.

٣٧ - ويشارك صندوق بناء السلام بنشاط في مساعدة عملية الإنعاش في الصومال من خلال تنفيذ برنامج لبناء السلام بتكلفة قدرها ١٠ ملايين دولار. وتؤدي المساعدة على إعادة تأسيس البنية التحتية الحيوية دورا رئيسيا في تحقيق الاستقرار في البلد. وقد دعم الصندوق ٢٨ مشروعا، مما أتاح إعادة فتح المكاتب الحكومية ومراكز الشرطة، ولا سيما تلك الموجودة في المنطقة الغربية من البلد التي لحقت بها أضرار شديدة.

دال - النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة

٣٨ - للاضطرابات السياسية والنزاعات ثمنها الفادح الذي يدفع من أرواح البشر ومن الأضرار التي تلحق بالشبكات الاجتماعية والمجتمعية. كما تؤدي النزاعات إلى تدمير شبكات الأمان والبنية التحتية والأنشطة الاقتصادية وتستنزف رأس المال البشري وموارد الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية مما يؤدي إلى تراجع شديد في فرص النمو الاقتصادي.

٣٩ - وتساعد اليونيدو البلدان الأفريقية في تذليل العقبات التي تعترض سبيل المبادرات الخاصة من أجل المساهمة في تطوير قطاع خاص مزدهر وتشجيع التنمية الاقتصادية، ومن ثمَّ انتشال الناس من وهدة الفقر. ففي ليبريا، تدعم المنظمة التمكين الاقتصادي عن طريق مشروع بعنوان ”زيادة الدخول في المجتمعات الريفية عن طريق دعم سلسلة القيمة لمصائد الأسماك الحرفية وتنمية التسويق“، مما شجع على تحول ممارسات صيد السمك الحرفية التي توفر حد الكفاف إلى أعمال تجارية صغيرة ذات توجه سوقي، توفر الأمن الغذائي وتكون مصدرا للبروتين للمجتمعات الريفية التي تحتاج إليه حاجة ماسة.

٤٠ - وقررت الجمعية العامة، بموجب القرار ٦٦/٢١٤، أن يعقد في عام ٢٠١٤ مؤتمر استعراضي شامل من المؤتمرات التي تعقد كل عشر سنوات لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي بشأن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. وقد نظم مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اجتماعا استعراضيا إقليميا لأفريقيا في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٣. وتم التطرق في الاجتماع إلى التقدم المحرز والتحديات التي

تواجه البلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا والسياسات الإقليمية الفعالة لدعمها. وسوف تدرج التوصيات والنتائج في برنامج عمل التنمية الجديد للعقد المقبل.

٤١ - ودعي كل من مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا إلى إجراء استعراض إقليمي أفريقي للتقدم المحرز نحو تنفيذ برنامج عمل إسطنبول وذلك في أبيدجان، كوت ديفوار، في آذار/مارس ٢٠١٣. وكان الهدف من التوصيات هو توسيع نطاق التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل وتمكين نصف أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الرفع من القائمة بحلول عام ٢٠٢٠.

٤٢ - وينظم مكتب الممثل السامي أيضا المؤتمر الدولي الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي سيعقد في عام ٢٠١٤. والهدف من المؤتمر هو مواءمة خطة عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ مع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتجري حاليا الأعمال التحضيرية التي تركز على الشراكات والأولويات الواردة في قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٠٧.

٤٣ - ومن بين أكثر المسائل إلحاحا التي تواجه أفريقيا التدهور التدريجي في الأراضي الصالحة للزراعة وزحف التصحر، مما يؤثر على الأمن الغذائي ومعيشة العديد من الجماعات المحلية. فبالنسبة للفقراء الذين يعتمدون بشدة على الرعي والزراعة في معيشتهم، تعد الأرض المنتجة والتربة الخصبة من أهم الأصول الرأسمالية الطبيعية. وقد وصل حاليا عدد المتضررين من تآكل الأرض الزراعية والتصحر في أفريقيا إلى ٤٨٥ مليون شخص. ويقدر البنك الدولي أن الآثار المترتبة على تدهور الأرض الزراعية والتصحر تكلف أفريقيا ١٩,٣ بليون دولار سنويا.

٤٤ - ويمكن أن يؤدي تدهور الأرض الزراعية والتصحر إلى فترات مطولة من المجاعة في البلدان التي أصابها الفقر بالفعل ولا يمكنها تحمل خسائر زراعية ضخمة. ويمكن أيضا أن يؤدي إلى التنافس على الأرض المنتجة والمياه وأن يتسبب بالتالي في قلاقل اجتماعية وسياسية وإلى نشوب النزاعات.

٤٥ - ووفقا لما أقره قادة العالم في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، فإن هذه التحديات ذات طابع عالمي وتؤثر على التنمية المستدامة وخاصة في بلدان أفريقيا الأكثر ضعفا، ومن ثمَّ، فهي تحتاج إلى إجراءات عاجلة، ويعد تحسين نظم إدارة المخاطر من الاحتياجات الحيوية للعديد من البلدان الأفريقية ولمؤسسات أخرى.

٤٦ - وتساعد جامعة الأمم المتحدة، من خلال مبادرة المشروع المتكامل لإدارة المخاطر، بلدانا من بينها إثيوبيا وأوغندا وكينيا على وضع سياسات مصممة من أجل الحد من أوجه

ضعف الأفراد والجماعات نتيجة للآثار المترتبة على الظروف القاسية، وإنشاء ونشر قدرات للاستجابة وترتيبات مؤسسية قادرة على حماية السكان ومساعدتهم.

هاء – حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية

٤٧ – تظل حماية المدنيين إحدى الركائز الرئيسية لعمل الأمم المتحدة في حالات النزاع وبعد الخروج منها. ففي كوت ديفوار، قامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بتدريب قطاعات من العسكريين الإيفواريين على حماية المدنيين، وتدريب رجال الشرطة والدرك على حقوق الإنسان وحماية الطفل والحماية من العنف الجنسي والجنساني. وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، قامت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتدريب أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية على توفير الأمن في مخيمات المشردين داخليا. وفي ليبريا، دربت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا أفراد القوات المسلحة الليبرية على المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق منها باستعمال القوة.

٤٨ – وتعد الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في حالات النزاع من الشواغل الرئيسية في مجال حقوق الإنسان، حيث قامت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بتدريب ما يزيد على ١٢٠ من عناصر التغيير و ١٠٥ من مرشدي الأقران و ٣٤ من المرشدين في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية و ١٣٠ مدربا عسكريا وضابطا. وتواصلت حملات التوعية بالفيروس التي نظمتها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مع أكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص، وتم توفير استشارات وفحوص طوعية تتعلق بالفيروس لما يبلغ عددهم ٣ ٠٠٠ من الأفراد النظاميين. وفي كوت ديفوار وليبريا، قامت بعثتا حفظ السلام بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة المشترك بتدريب ٢٣٩ منظمة غير حكومية و ٩٧٨ ٤ من المقاتلين السابقين، تلقى منهم ٢٣٣ ٤ شخصا خدمات إرشاد طوعية.

٤٩ – ولا تزال الأزمات الإنسانية من بين التحديات التي تواجه تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال وغينيا الاستوائية ومالي والقرن الأفريقي ومنطقة الساحل. وما زال توصيل المساعدات يتعطل بسبب انعدام الأمن وضعف البنية التحتية وحالات التأخير البيروقراطية والظروف الموسمية.

٥٠ – وبغية مواجهة تلك التحديات، تمارس المنظمات الإقليمية الأفريقية والدول الأعضاء بشكل متزايد دورا قياديا في تطوير القدرات المحلية والوطنية والإقليمية على التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ. ويقيم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حوارات دائمة مع

الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية بهدف تعزيز قدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية وتعزيز قدراتها على الاستجابة للكوارث الإقليمية، بما في ذلك تصميم برامج لتبادل المعلومات، بما في ذلك البرامج التي تستخدم الإنترنت لتكون مستودعا لمعلومات مستكملة عن الشؤون الإنسانية. ويقدم المكتب التوجيه في وضع السياسات المتعلقة بإدارة الكوارث، فضلا عن وضع إطار شامل جامع للسياسات الإنسانية. ويقدم المكتب التوجيه أيضا بشأن كيفية وضع آليات تمويل مجمعة لأنشطة التأهب والإنعاش (''أموال توقي الصدمات'')، بناء على طلب المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

واو – سيادة القانون وإقامة العدل

٥١ – تواصل منظومة الأمم المتحدة دعم سيادة القانون وتطوير مؤسسات أقوى لإنفاذ القانون وإقامة العدل لكفالة توفير بيئة آمنة، وبناء المؤسسات، وتحقيق المصالحة الوطنية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، اعتمدت الجمعية العامة إعلانا بشأن مجموعة شاملة من التدابير التي يتعين اتخاذها لترسيخ سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (انظر القرار ١/٦٧). ذلك أن إرساء سيادة القانون بصورة فعالة تكتسي أهمية خاصة في حالات ما بعد انتهاء النزاع.

٥٢ – وفي عام ٢٠١٢، أدى التعاون بين السلطات الوطنية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإدارة عمليات حفظ السلام إلى إنشاء خلايا لدعم القضاء العسكري. وتلقت الخلايا ٢٨ طلبا رسميا من سلطات القضاء العسكري للمساعدة في المحاكمات والتحقيقات المتعلقة بجرائم خطيرة، بما في ذلك جرائم الحرب. ودعمت الخلايا أيضا عقد جلسات للمحاكم المتنقلة، صدر خلالها ٣٠ حكما، من بينها ١٣ حكما تتصل بجرائم العنف الجنسي.

٥٣ – وفي إطار المبادرة المشتركة لساحل غرب أفريقيا، عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وإدارة الشؤون السياسية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية على تقديم الدعم لإنشاء وحدات لمكافحة الجريمة عبر الوطنية.

٥٤ – وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، تم تدشين مركز العدالة والأمن في مقاطعة بونغ، بليبريا، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. ويجمع المركز بين مسؤولي الشرطة والمحاكم والهجرة في مكان واحد بهدف زيادة فرص المواطنين في اللجوء إلى القضاء.

٥٥ - وطور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مجموعة شاملة من المساعدات التقنية الأقاليمية التي تهدف إلى تدعيم نظم العدالة الجنائية في بلدان مختارة في شمال وغرب أفريقيا من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب والفساد. وساهم المكتب، في إطار التصدي للتحديات التي تواجه منطقة الساحل حاليا، في تطوير استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي وضعت عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٥٦ (٢٠١٢). كما واصل المكتب دعم تنفيذ الهيئة القضائية الإقليمية لمنطقة الساحل، التي تهدف إلى تيسير التعاون الإقليمي والمساعدة القانونية المتبادلة بين بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر في مجال مكافحة الإرهاب.

٥٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تراجعت بشكل كبير عمليات القرصنة قبالة سواحل الصومال بعد بذل جهود متضافرة من جانب الجهات الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي والشعب الصومالي نفسه. ومع ذلك، ارتفع بشكل ملحوظ، خلال الفترة نفسها، عدد الهجمات المبلغ عنها في خليج غينيا، وكان لعمليات القرصنة آثار اقتصادية سلبية إلى حد كبير على بلدان غرب أفريقيا. وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال برنامجه لمكافحة القرصنة، دعم احتجاز ومحاكمة القراصنة المشتبه بهم في سيشيل وكينيا وموريشيوس، وفقا للمعايير الدولية.

زاي - الدعم المقدم لإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٧ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، اعتمد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي إطار سياسات الاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح قطاع الأمن. ويعزز الإطار الملكية الأفريقية لأنشطة إصلاح قطاع الأمن، ويضفي طابعا أفريقيا على نهج إصلاح قطاع الأمن في سياقات حفظ السلام والتعمير بعد انتهاء النزاع وبناء السلام.

٥٨ - وساعدت إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الأفريقي في وضع ”الشراكة الاستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي المتعددة السنوات المعنية بإصلاح قطاع الأمن“. ودعم البرنامج تنفيذ إطار الاتحاد الأفريقي من خلال وضع أدوات السياسة العامة والتوجيهات، وبناء قدرات الموارد البشرية، وإجراء التقييمات المشتركة، والدعوة، والتدريب الإقليمي.

٥٩ - وإضافة إلى ذلك، قدمت إدارة عمليات حفظ السلام، بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي والبرنامج الانتقالي للتسريح وإعادة الإدماج بالبنك الدولي، الدعم للمرحلة التجريبية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالاتحاد الأفريقي،

الذي يهدف إلى إضفاء الطابع المؤسسي على قدرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الاتحاد الأفريقي، والعمل مع الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي من أجل دعم عملياتها الرامية إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد تلقى الاتحاد الأفريقي ستة طلبات مقدمة من الدول الأعضاء لدعم عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهو بصدد الاستجابة لها.

٦٠ - ووضعت اللجنة التوجيهية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بمناطق الاتحاد الأفريقي، بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وعن طريق مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، استراتيجية أفريقية بشأن الأسلحة الصغيرة وخطة تنفيذية مدتها خمس سنوات. وتوفر الوثيقتان خريطة طريق منسقة وشاملة للقارة في ما يتعلق بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع فيها عبر الحدود السهلة الاختراق، مما يؤدي كثيرا إلى تفاقم عدم الاستقرار والنزاع على الصعيد دون الإقليمي في أفريقيا.

خامسا - التحديات المستمرة والناشئة التي تواجه أفريقيا: النزاعات التي تفجرها الانتخابات

٦١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٧٨/٦٥، وضع مقترحات تتعلق بالسياسة العامة بشأن التحديات المستمرة والناشئة التي تواجه القارة. ويتمثل أحد تلك التحديات المستمرة في ضمان برهنة العمليات الديمقراطية، من قبيل الانتخابات، على أنها مصدر للاستقرار. ويتناول هذا الفرع كيفية كفالة الحكم الرشيد وسيادة القانون تحقيق نتائج أفضل للعمليات الانتخابية في أفريقيا. ويبحث الفرع، على وجه الخصوص، في كيفية كون الانتخابات الديمقراطية مصدرا للسلام والاستقرار الدائمين، وتهيئة بيئة مواتية للأنشطة الإنمائية بدلا من كونها حافزاً لنشوب النزاع في القارة.

ألف - مكاسب إرساء الديمقراطية والحكم الرشيد ونشوء حكومات منتخبة في أفريقيا

١ - لمحة عامة

٦٢ - لقد أُضفي الطابع المؤسسي على الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب في أفريقيا منذ تسعينات القرن العشرين. واليوم، فإن جميع البلدان في أفريقيا تقريبا ترى في الانتخابات السبيل الأنسب لاختيار القادة وصانعي القرار على الصعد المحلية والإقليمية والوطنية.

وأصبحت الانتخابات أيضا أدوات للانتقال من النزاع، بوصفها في كثير من الأحيان نقطة البدء لأي بلد في طريقه نحو الاستقرار.

٦٣ - وتوفر الانتخابات وسيلة مشروعة للأفراد في بلد ما للمنافسة على القيادة والسلطة السياسية. وعندما تقوم الانتخابات على المبادئ الديمقراطية للاقتراع العام والمساواة السياسية، وتتسم إدارتها بالمهنية والنزاهة والشفافية، لا يقوم المواطنون بانتخاب قادتهم فحسب، بل يطبقون أيضا المساءلة في القيادة السياسية عن طريق ''قوة التصويت''.

٦٤ - وفي حين أن الانتخابات ليست مرادفة للديمقراطية، فهي أداة لا غنى عنها لتحقيق الديمقراطية، ويكشف انتظام الانتخابات وتواترها في أفريقيا عن اتجاه إيجابي عموما نحو توطيد الديمقراطية في القارة. وقد عزز هذا الاتجاه قدراً أكبر من الاستقرار في العقود الأخيرة. وكانت الانتخابات بمثابة حافز قوي على تحسين الحوكمة والأمن والسلام، وتوطيد الديمقراطية في بلدان من قبيل أنغولا وبوروندي وجنوب السودان وسيراليون والصومال وليبريا وموزامبيق.

٦٥ - وعلى العكس من ذلك، كانت الانتخابات أيضا من العوامل الحافزة لنشوب النزاعات أو تفجيرها. وأدت الانتخابات المطعون فيها إلى اندلاع الاضطراب والشقاق الاجتماعي وحتى العنف السافر في كينيا عام ٢٠٠٧، وزمبابوي عام ٢٠٠٨، وكوت ديفوار عام ٢٠١٠. وحدثت انتكاسات خطيرة للديمقراطية في غينيا - بيساو ومالي حيث عطلت الانقلابات العسكرية الانتخابات المزمع إجراؤها. وتسفر العمليات الانتخابية الفاشلة عن حكومات تفتقر إلى الشرعية، ومسؤولين ومؤسسات غير خاضعة لمساءلة المواطنين، كما أنها تقوض ثقة عامة الناس. ويمكن أن يؤدي استبعاد الفئات المحرومة من حق التصويت أثناء عملية صنع القرار إلى زيادة التوتر والعنف المجتمعي، مما يعرقل النشاط الاقتصادي والاستثمار.

٢ - دور الحكم الرشيد وسيادة القانون في تعزيز نتائج الانتخابات وكفالة السلام والاستقرار

٦٦ - ينص إعلان الاتحاد الأفريقي المتعلق بالمبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية في أفريقيا، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٢، على أن الانتخابات العادية عنصر حاسم في عملية إرساء الديمقراطية، ومكون أساسي للحكم الرشيد وسيادة القانون وصون وتعزيز السلام والأمن والاستقرار والتنمية.

٦٧ - ودعا الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم، الذي اعتمد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، الدول الأفريقية إلى أن تلتزم بتعزيز أفضل الممارسات في إدارة

الانتخابات لأغراض الاستقرار السياسي والحكم الرشيد، وبنظام حكومة ممثلة. وتنص المادة ٨ من الميثاق الأفريقي على ما يلي: ”على الدول الأطراف القضاء على جميع أشكال التمييز ... وكذلك أي شكل آخر من أشكال التعصب. وأن تتخذ الدول الأطراف التدابير التشريعية والإدارية لضمان حقوق المرأة والأقليات العرقية والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والمشردين وغيرهم من الفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة. وأن تحترم الدول الأطراف التنوع العرقي والثقافي والديني، الأمر الذي يسهم في تعزيز الديمقراطية ومشاركة المواطنين“[٥].

٦٨ - وينوه الميثاق الأفريقي عن حق بالصلات القوية التي تربط بين الانتخابات والحكم الرشيد، وكذلك سيادة القانون والسلام والاستقرار. وهناك علاقة مباشرة بين الانتخابات والحوكمة وسيادة القانون وإمكانية نشوب النزاع. ويكتسب الحكم الرشيد وسيادة القانون الفعالة، ولا سيما إدارة العمليات الانتخابية وتنظيمها بصورة فعالة وعادلة، أهمية حاسمة بالنسبة لكفالة النتائج السياسية المشروعة التي يقبلها المجتمع، وبالتالي الحد من احتمالات نشوب النزاع الاجتماعي.

٦٩ - ويمكن أن يؤدي ضعف الحوكمة، سواء في إدارة العملية الانتخابية ذاتها أو في إدارة المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بعد الانتخابات، إلى نشوب النزاع نتيجة لانعدام الثقة في النظام السياسي، مما يؤدي إلى زيادة التوتر والعنف. وتعد الإدارة الفعالة للعمليات الانتخابية والحكم الرشيد أمرين أساسيين لضمان الاستقرار وتجنب النزاع الاجتماعي بمجرد الحصول على السلطة عن طريق صناديق الاقتراع.

٧٠ - وتتسم مسببات النزاع في أفريقيا بالكثرة والتنوع. ومع ذلك، فإن استبعاد المجموعات وتهميشها من الحكم والعمليات السياسية هي من الأعراض الأكثر شيوعا لضعف الحوكمة والمسبب الأكثر شيوعا لنشوب النزاع والانزلاق فيه في القارة. ومن الضروري وجود عملية شاملة لاختيار القادة وضمان المشاركة في صنع القرار من أجل بناء الثقة في العملية الديمقراطية، وإرساء ثقافة حل المشاكل من خلال التداول السياسي السلمي بدلا من العنف.

٧١ - ومن التحديات الرئيسية التي تواجه العديد من البلدان الأفريقية ضعف مؤسسات القضاء وإنفاذ القانون وآليات تسوية النزاعات الانتخابية. وفي بعض الأحيان، تنشأ آليات حل النزاع على أساس مخصص فقط عندما تطرأ المشاكل، وتفشل في تحقيق الأثر المنشود.

(٥) http://www.africa-union.org/root/au/Documents/Treaties/text/Charter%20on%20Democracy.pdf.

وينظر الناس، في بعض البلدان، إلى السلطة القضائية ووكالات إنفاذ القانون على أنها موالية للرئيس الحالي ومعادية لأي محاولة لتغيير الوضع القائم.

٧٢ - وقد فرضت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران نفسها، على مدى العقد الماضي، باعتبارها إطارا فريدا ومبتكرا لتعزيز السلام والأمن والتنمية في إطار مبادئ الشفافية والمساءلة والشمول. وأسهمت عملية الآلية في فتح مجال سياسي للحوار وتحسين تقديم الخدمات وتعزيز الحوار الوطني وزيادة أنشطة الدعوة للحكم الرشيد[٦]. وقد حذرت نتائجها، في بعض البلدان، من أزمة توشك أن تحدث، وعندما تنشب الأزمات، توفر تلك النتائج إطارا مفيدا للإصلاح.

باء - الدروس المستفادة: ترسيخ الديمقراطية والمشاركة والشمول من أجل تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة

١ - أهمية أداء مؤسسات سيادة القانون والحكم الفعال في كفالة النتائج الانتخابية السلمية

٧٣ - هناك عدد من العوامل الرئيسية التي تساعد على تحديد ما إذا كانت العمليات الانتخابية تسهم في زيادة الاستقرار وبناء ديمقراطيات أقوى وأكثر حيوية. وتشمل تلك العوامل اختيار النظام الانتخابي وكيفية إدارته، وإدارة نزاهة الانتخابات واستقلال ومهنية وكفاءة هيئات إدارة الانتخابات، ووجود عوائق هيكلية تحول دون المشاركة السياسية الشاملة وعلى قدم المساواة للمرأة والشباب والأقليات. ويمكن أن تساعد القوانين المناهضة لوسائط الإعلام المحرضة على الكراهية، والقواعد التي تحكم سلوك الأطراف نفسها والسلطات الممنوحة لهيئات إدارة الانتخابات، على الحد من التجاوزات، وإنشاء ثقافة للتسامح والمساءلة والقيادة المسؤولة مع مرور الوقت.

٧٤ - وفي هذا السياق، تقع المسؤولية عن إقامة انتخابات سلمية وذات مصداقية على عاتق القادة السياسيين والمرشحين ومؤيديهم وقوات الأمن في البلد. ويسع المتنافسون، من خلال أقوالهم وأفعالهم، أن يكفلوا على أفضل وجه عدم نشوب نزاع. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تحد عملية فعالة وذات مصداقية من فرصة أن تشعل الانتخابات توترات سياسية.

٧٥ - ويعد وجود هيئة لإدارة الانتخابات تتسم بالكفاءة والنزاهة شرطا أساسيا لتحقيق نتائج انتخابات ذات مصداقية. وكثيرا ما تعمل هيئات إدارة الانتخابات، في كثير من البلدان

(٦) يرد مزيد من التفاصيل بشأن الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في تقرير الأمين العام عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/68/222).

الأفريقية، بموارد بشرية ومالية محدودة. وقد تعاني أيضا من مفهوم الافتقار إلى التراهة و/أو الشفافية. ويمكن أن يسبب فقدان ثقة عامة الناس التوتر وسوء الفهم المحتمل. وكثيرا ما تتأثر ثقة عامة الناس بالمسائل المعلقة ذات الصلة بالانتخابات السابقة. وتتقوض أيضا مصداقية العمليات الانتخابية من جراء العيوب اللوجستية وعدم دقة قواعد البيانات وقوائم الناخبين، والفشل في تأمين الإجراءات التشغيلية وتشديدها، من قبيل الفرز وإعلان النتائج، وضعف الاتصالات بين اللجان الانتخابية والأحزاب السياسية، أو بين هيئات إدارة الانتخابات والناخبين.

٧٦ - ويمكن أيضا أن ينشأ فقدان ثقة الناخبين عن التأخيرات الطويلة أو غير المبررة في إعلان نتائج الانتخابات، وانعدام الشفافية أو ملاحظة انعدامها في جدولة نتائج الانتخابات، والافتقار إلى الشفافية في مشتريات الموارد المتصلة بالانتخابات، بما في ذلك اللوازم والأفراد، والافتقار إلى هيئة قضائية فعالة ومحايدة أو غيرها من النظم للبت في الشكاوى. ومن الحيوي وجود نظم قضائية وآليات فصل في المنازعات من أجل البت السريع في الشكاوى المتصلة بالانتخابات، فضلا عن وكالات إنفاذ القانون المحايدة والفعالة التي يمكن أن تتصدى للعنف والترهيب السياسي. ويرجع هذا إلى أن الأطراف المتضررة يمكنها بسهولة أن ترى في التأخر في البت محاولة يقصد بها ''سرقة'' الانتخابات، مما يؤدي إلى نشوب الاحتجاجات أو العنف أو النزاع.

٧٧ - والأهم من ذلك، أن تكون مؤسسات الحكم وسيادة القانون قوية بما فيه الكفاية للاستجابة بسرعة وبفعالية في الحالات التي تكون فيها العملية الانتخابية عادلة ولكن الأطراف تسعى إلى منع قيام حكومة منتخبة شرعيا من أداء عملها. ويرفض الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بشكل متزايد قبول المحاولات الرامية إلى رفض الحكومات المنتخبة بصورة شرعية أو الإطاحة بها. وهذه خطوة هامة في تعزيز الديمقراطية، وينبغي أن تلقى الدعم من جانب المجتمع الدولي.

٧٨ - وتتطلب معالجة هذه المسائل المتعددة الجوانب من صناع القرار العمل مع الهيئات التشريعية والمسؤولين عن إنفاذ القانون والأحزاب السياسية والمجتمع المدني بشأن الأطر القانونية التي تستجيب لاحتياجات كل مجتمع بالسبل التي تساعد على التخفيف من احتمال نشوب النزاعات. ويشمل ذلك اعتماد نظام انتخابي وقوانين تعزز النتائج الشاملة، وواضحة بما يكفي للعمل في مجتمع خال من ارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة ومعالجة مسألة إدماج الفئات المهمشة، بما في ذلك الشباب والنساء والمعوقون.

٢ - تعزيز مشاركة المواطنين وعدم الاستبعاد والشفافية والحريات الأساسية

٧٩ - غالبا ما يحدث العنف، ولا سيما العنف الانتخابي المتكرر، في الحالات التي ''يظفر فيها الرابح بكل الغنيمة''، وخاصة عندما يمكن أن تتوقع فئات مستبعدة معينة أن تخسر ليس مرة واحدة فحسب، ولكن مرارا وتكرارا، بسبب التصويت الجماعي لفئات عرقية أو ذات الأغلبية. ويتفاقم هذا الوضع بصورة أكبر عندما يستبعد الفائزون الفئات المهمشة من عملية صنع القرارات، ويمنعون وصولها إلى الخدمات العامة، أو يحولون بينها وبين ممارسة أي تحكّم في تخصيص الموارد العامة.

٨٠ - وفي نهاية المطاف، فإن ما يحدد شرعية النظام الانتخابي ومصداقيته ومدى ما سيسهم به في تحقيق استقرار بلد ما بدلاً من التسبب في إضعافه، هو إلى أي مدى يعتبره الناس نظاما نزيها وشاملا للجميع. وما لم يكن ينظر إلى النظام الانتخابي على أنه نظام نزيه وشامل للجميع، فإن المستبعَدين من إدارته قد يشعرون بأن لا مجال أمامهم سوى اللجوء إلى العنف، وخاصة حينما تكون الخسارة من نصيبهم على الدوام.

٨١ - وفي الظروف المثالية، ينبغي أن يكون أي نظام انتخابي نظاما يحبّذ ظهور هيئات منتخبة ذات تكوين شامل للجميع ويضم مرشحين يسعون إلى الحوار والمصالحة، لا مرشحين يسعون إلى المواجهة أو يعتنقون وجهات نظر متطرفة. وعلى أقل تقدير، يجب ألاّ يعمّق النظام الانتخابي الانقسامات ويكرّس الإقصاء. وينبغي أن يُحدَّد تصميمه من خلال عملية تشاورية وشاملة وشفافة. وفيما يخص البلدان الخارجة من النزاع، تكون الحاجة أكبر إلى وضع النظام الانتخابي بطريقة تداولية وتشاورية وتمثل إحدى الطرق لمعالجة مصادر النزاع الحالية وإحلال السلام الدائم.

٨٢ - وقد أصبحت الشفافية والانفتاح في عملية اتخاذ القرارات وفي إدارة العملية الانتخابية ذات أهمية خاصةٍ في عصرٍ تنتشر فيه الأنباء بسرعة وعلى نطاق واسع. وتُجرى العمليات الانتخابية تحت رقابة عامة متزايدة. وتتزايد قدرة المواطنين على تشارك اهتماماتهم ومخاوفهم ومعلوماتهم مع آلاف المواطنين الآخرين، مما يؤثر على التصورات تأثيرا يكاد أن يكون فوريا.

٨٣ - وتُحدث تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة تحولات في الطريقة التي يتم بها تبادل المعلومات في جميع أنحاء القارة، حيث يتزايد استخدام الأفارقة، ولا سيما الشباب منهم، للإنترنت ولوسائل التواصل الاجتماعي مثل تويتر والفيسبوك، لا كوسيلة للاتصال فحسب ولكن أيضا كمصادر للأخبار وكمنتديات لتعبئة الجمهور من أجل دعم المسائل ذات الاهتمام العام وتشجيع المشاركة في الأنشطة المدنية مثل مكافحة العنف الانتخابي. وفي

كينيا، ساعدت برمجيات مبتكرة على تحديد ورصد العنف السياسي في الانتخابات. وفي غانا، فإن حركةً لمراقبة الانتخابات في البلد عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي تدعى "@GhanaDecides_" (أي غانا تقرر)، كان لها الفضل في تهيئة جمهور للناخبين أكثر وعيا إبان موعد الانتخابات العامة لعام ٢٠١٢. وَدَعت الحركة إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وآمنة، وأطلقت على الإنترنت حملات متعلقة بالانتخابات، ووفرت التدريب غير المتصل بالحاسوب على وسائط الإعلام الاجتماعي لفئات الشباب ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات العامة.

٨٤ - غير أن العلاقة بين التكنولوجيا ومستوى الثقة في أي عملية انتخابية علاقة تتسم بالتعقيد. وليس من الأفضل بالضرورة أن يكون هناك المزيد من هذه العلاقة ، فالنتائج تتوقف على ماهية ما تُستخدم التكنولوجيا من أجله. إذ إن سهولة الوصول إلى المعلومات وقدرة العديد من الأشخاص على المشاركة في نفس الوقت تشكّلان تطورا إيجابيا وتحديا على حد سواء. وهذا يعني أنه من الأصعب إخفاء العمليات المعيبة وحرمان الناس من الامتيازات، وأنه من الأسهل بكثير للمجتمعات المحلية أن تلتف حول القضايا ذات الشأن. ويمكن لهذا الأمر أن يشكل مكسبا وأن يساعد على توطيد الديمقراطية. إلا أنه يمكن أن يؤدي إلى العنف إذا انتشر السخط بسرعة، مما يؤدي إلى تعميق الانقسامات داخل المجتمع.

جيم - الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للعمليات الانتخابية بهدف توطيد السلام والاستقرار

٨٥ - توفر منظومة الأمم المتحدة مختلف أشكال المساعدة الانتخابية، إما على أساس ولاية من مجلس الأمن أو من الجمعية العامة أو بناء على طلب من دولة عضو أو من إقليم، وذلك بعد تقييم للاحتياجات المتعلقة بالمساعدة الانتخابية يجريه مركز تنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ففي غرب أفريقيا، على سبيل المثال، كان التعاون مع سلطات الدولة في تنظيم انتخابات سلمية وحرة ونزيهة في صلب عمل الأمم المتحدة الهادف إلى تحسين العمليات الانتخابية وتوطيد السلام والاستقرار. واستعان مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بالدبلوماسية الوقائية الإقليمية المكثّفة لدعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسلطات الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى في تنفيذ توصيات المؤتمر الإقليمي المتعلق بالانتخابات والاستقرار الذي اشترك في تنظيمه كل من المكتب والجماعة في برايا، ولدعم إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في بنِن والسنغال وغانا.

٨٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أجرت سيراليون بنجاح انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية للمرة الثالثة، محققة بذلك معلما رئيسيا في جهود بناء السلام في البلد. ودعما

للانتخابات، فقد قدم صندوق بناء السلام، بتوجيه ومشورة من لجنة بناء السلام، مبلغ ٥ ملايين دولار لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ومكتب البرنامج الإنمائي القُطري من أجل دعم مبادرات التوعية الانتخابية المدنية وأنشطة منع نشوب النزاعات وإدارتها. ودَعَم المشروع الأحزاب السياسية ورجال الدين وشيوخ القبائل والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والنساء والشباب ووسائط الإعلام للمشاركة في العملية الانتخابية، وساعد في إنشاء آليات للإنذار المبكر على مستوى المقاطعات وفي معالجة العنف السياسي. وساهم المشروع في تعميق الديمقراطية في سيراليون من خلال تعزيز قدرات لجنة تسجيل الأحزاب السياسية والأحزاب السياسية والتأهيل المهني لها. كما ساعد على تحسين تنظيم الجمعيات الشبابية والنسائية، ومجالس زعماء القبائل والزعماء الدينيين وشبكات المجتمع المدني.

٨٧ - وبناء على طلب السلطات الليبية، قدم فريق الأمم المتحدة للدعم الانتخابي، الذي يضم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والبرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، المشورةَ الفنية والمساعدة التقنية والدعم التشغيلي إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا في جميع مراحل العملية الانتخابية. وقد ساهمت تلك الجهود في وضع أساس من المعرفة السليمة والخبرة في العمليات الانتخابية الديمقراطية، التي ستستمر في خدمة ليبيا طوال الفترة الانتقالية وما بعدها. وفي الواقع، فإن انتخابات المؤتمر الوطني العام التي أُجريت في تموز/يوليه ٢٠١٢ شكّلت معلما هاما من معالم عملية التحول الديمقراطي في ليبيا ومرت بسلام نسبيا، على الرغم من الجدول الزمني الانتخابي المضغوط، والحالة الأمنية المتقلبة، والعنف السياسي، وافتقار البلاد إلى تجربة انتخابية سابقة.

٨٨ - وفي كثير من الأحيان، اتسمت العمليات الانتخابية في البلدان الخارجة من تحولات سياسية، مثل توغو وغينيا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار، بمواجهات عنيفة بين الجماعات الحالية والمتنافسة. ففي غينيا، طغى انعدام توافق الآراء بشأن الإجراءات الانتخابية على ما تحقق من مكاسب في بناء السلام في ذلك البلد وهو ما يهدد استقراره. وتؤكد الأزمة الانتخابية في غينيا على الحاجة إلى الدبلوماسية الوقائية الفعالة وإلى تحقيق مشاركة أقوى من جانب الأمم المتحدة في مرحلة مبكرة، بما في ذلك تقديم الدعم اللازم لتوطيد مؤسسات سيادة القانون، وزيادة احترام حقوق الإنسان، وزيادة قدرة المؤسسات المسؤولة عن إدارة الانتخابات ومعالجة المنازعات الانتخابية.

٨٩ - وقام مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا بنشر وتوزيع ٧ ٠٠٠ نسخة من الطبعة المنقحة من منشوره ”دليل حفظ النظام أثناء الانتخابات من قِبل

مسؤولي القطاع الأمني''، الذي يتضمن المبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من قِبل موظفي إنفاذ القانون. وأقام المركز دورتين تدريبيتين للشرطة والدرك بناء على الدليل في توغو، وذلك بمشاركة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والبرنامج الإنمائي ولجنة الصليب الأحمر الدولية، استعدادا للانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٣.

سادساً – التوصيات

٩٠ – يتزايد اضطلاع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية بمبادرات لمنع نشوب النزاعات المعقدة وللوساطة. ويعمل الاتحاد الأفريقي حاليا على وضع اللمسات الأخيرة لإطار لمنع نشوب النزاعات في القارة وتطوير هياكل الدعم للوساطة، وحل النزاعات، بوسائل منها مجالس وساطة رفيعة المستوى يقودها رؤساء دول سابقون وحاليون. ولذلك، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة وللدول الأعضاء والشركاء الآخرين مواصلة تعزيز دعمهم للاتحاد الأفريقي وللجماعات الاقتصادية الإقليمية والتعاون معهم لمنع نشوب النزاعات وحلها والوساطة فيها ضمن إطار الهيكل الأفريقي للسلام والأمن وبرنامج الأمم المتحدة العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي.

٩١ – وتُظهر الدروس المستفادة من البلدان المتأثرة بالنزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع أنه لا يمكن إحلال سلام من دون تنمية وأن كليهما رهن باحترام حقوق الإنسان. وينبغي أن تواصل منظومة الأمم المتحدة تعزيز التنسيق والاتساق في مشاركتها في أفريقيا من أجل التصدي للتحديات المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والناجمة عن حالات النزاع في القارة بطريقة شاملة وكلية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعمل على تدعيم فعالية آلية التنسيق الإقليمية لأداء دورها في تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في معالجة القضايا المشتركة بين عدة قطاعات في مجالات السلام والتنمية.

٩٢ – وأدى إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٠ إلى تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ووفّر دعما منسقا ومتسقا من جانب منظومة الأمم المتحدة بشأن مجموعة من قضايا السلام والأمن. كما عزّز كل من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة بوسط أفريقيا التعاون مع الهيئات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ومن أجل مزيد من دعم بناء القدرات للجهود الإقليمية المتعلقة بمنع نشوب النزاعات والتكامل وصنع السلام، فإنني أشجع الدول الأعضاء على النظر في دعم إنشاء وجود سياسي للأمم المتحدة في مناطق أفريقية أخرى.

٩٣ - إنّ لتوطيد الديمقراطية وترسيخ سيادة القانون والحكم الرشيد أهميةً حاسمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي في أفريقيا. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة وللدول الأعضاء والشركاء الآخرين مواصلة مساعدة الدول الأفريقية، بناء على طلبها، في تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية على تنظيم انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية، مع الأخذ في الاعتبار أن الدعم الانتخابي الذي تقدمه الأمم المتحدة ينبغي أن يكون في إطار نهج أوسع يهدف إلى تعزيز السلام والاستقرار. ويتعيّن أن تستند المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى تقييمات تجريها جهة تنسيق على نطاق المنظومة بشأن الانتخابات.

٩٤ - وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعم البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في الجهود المتواصلة التي تبذلها لتعزيز الديمقراطية والنظام الدستوري وسيادة القانون، بوسائل منها الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

٩٥ - وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة دعم الجهود التي تبذلها الحكومات الأفريقية لزيادة مشاركة النساء والشباب في عمليات اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية، لما لهاتين الفئتين من دور مهم في ضمان السلام والتنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة.

٩٦ - ويشكّل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك انتشارها عبر الحدود، أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تفاقم النزاعات في أفريقيا. وينبغي أن تستمر الدول الأفريقية في تنفيذ برنامج العمل لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والقضاء عليه، والصكوك دون الإقليمية الأخرى الموجودة حاليا. وينبغي للمجتمع الدولي زيادة عدد برامج بناء القدرات، بما في ذلك المساعدة والتدريب التقني، للدول الأفريقية بغية تحسين قدرتها على ضمان سلامة مخزونات الأسلحة وأمنها.